Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لعل المسوغ لحكم الطوسي هذا هو أنّ لبيداً استعمل صيغة المفر بينما عبّر طرفة بصيغة الجمع، ثم إنّ لبيداً متأخر عن طرفة، وهذا ما يعطي هذا الأخير خصوصية الأسبقية في الوجود، ولكن هل نص طرفة نص مرجعي؟ وهل أنّ النصوص المرجعية التي أشار إليها الشراح هي فعلاً نصوص مرجعية لنصوص أولئك الشعراء؟..

الحقيقة أنه من الصعب الحكم بذلك، إذ لا يكفي السبق الزمني لإقرار ذلك، فنص طرفة، وإن كان أسبق في الوجود من نص لبيد، واستطاع أن يكون مرجعاً لنص لبيد، قد يكون بعض هذه النصوص شكلّ فضاءً تناصياً لتلك النصوص التي وقف عندها هؤلاء الشرّاح، ولكن مع ذلك؛ فإنه من الصعوبة بمكان تحديد مرجعية أي نص، على الرغم من الاطلاع الواسع لهذه الفئة من الدارسين على الشعر، ومعرفتها للكثير من نصوصه.

ومع ذلك تبقى محاولاتهم جادة في استحضار تلك المقاربات بين النصوص الشعرية.

وأما الأنباري، فلم يكتف لاستحضار نص واحد، بل نصين اثنين ليكشف عن مدى التقارب بين النصوص الثلاثة، وكان ذلك عندما شرح قول الكلعبة العريني:

أمرتكم أمري بمنعرج اللوى ولا أمر للمعصيّ إلاّ مضيّعا

فقال : "أمرتكم امري"، يريد أنه أمرهم فلم يقبلوا منه، كما قال الآخر:

ولقد أمرت أخاك عمراً أمراً فأبى وضيّعه بذات العجرم

ونحو من هذا قول دريد بن الصمّة حين أمر قومه فلم يقبلوا منه:

أمرتهم أمري بمنعرج اللوى فلم يستبينوا الرشد إلاّ ضحى الغد

وما أنا إلا من غزيةَ إنْ غويتْ غويتُ وإنْ ترشدْ غزيةُ أرشد(9).

لقد وفق الأنباري في الكشف عن السند المرجعي للنص الأول، وذهب إلى التشابه الحاصل بين هذه النصوص، فالمعنى واحد، وإن اختلفت الألفاظ بعض الشيء، وكذا الطريقة التعبيرية لدى كل شاعر. خاصة وأن النص الأخير فيه إضافة تتجلى في مناصرة الشاعر قبيلته غزية سواء أغوت أم رشدت، إنه معها على الحق كانت أم على الباطل...

وهذا قمة الانتساب إلى القبيلة والتعصب لها.